

Distr.: Limited
5 November 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٨ (ب) من جدول الأعمال

البيئة والتنمية المستدامة: الاستراتيجية

الدولية للحد من الكوارث الطبيعية

جمهورية إيران الإسلامية* والمكسيك: مشروع قرار

الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الطبيعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٣٦/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢٢/٤٩ ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٢٢/٤٩ باء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٨٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٢١٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وكذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٣/١٩٩٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ٣٥/٢٠٠١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١،

وإذ تشير أيضاً إلى المنهاج التطلعي للحد من الكوارث بشكل منسق على الصعيد الدولي، بالصيغة التي وضعها المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية وكما أعرب عنه في استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أماناً: مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها^(١)، وخطة عملها، وكذلك ولاية جنيف المتعلقة بالحد

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

(١) A/CONF.172/9، الفصل الأول، المرفق الأول.

من الكوارث الطبيعية ووثيقة الاستراتيجية المعنونة "من أجل عالم أكثر أمناً في القرن الحادي والعشرين: الحد من المخاطر والكوارث"^(٢)،

وإذ تؤكد على الطابع المتعدد القطاعات والاختصاصات الشامل لعدة قضايا الذي تتسم به عملية الحد من الكوارث الطبيعية، وإذ تشدد على أن استمرار التفاعل والتعاون والشراكة فيما بين المؤسسات المعنية يعد أمراً لا بد منه لتحقيق الأهداف والأولويات المتفق عليها،

وقد نظرت في الترتيبات المؤسسية الراهنة كما أرستها الجمعية العامة في قرارها ٢١٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وأعدتها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالحد من الكوارث والأمانة المشتركة بين الوكالات المعنية بالاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وإذ تضع في الحسبان التقييم اللاحق للفترة الأولى من العمليات،

وإذ تسلّم بأن الحد من الكوارث يشكل عنصراً هاماً يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وأنه ينبغي وضعه في الحسبان في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المزمع عقده في جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢،

وإذ تعيد تأكيد أن الكوارث الطبيعية تلحق الضرر بالهيكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية لجميع البلدان، وإن كانت العواقب الطويلة الأجل المترتبة على الكوارث الطبيعية وخيمة بوجه خاص على البلدان النامية كما أنها تعرقل تنميتها المستدامة،

وإذ ترحب بما وُضع من تأكيد على الحد من الكوارث الطبيعية في خطة العمل لصالح أقل البلدان نمواً، التي اعتمدت في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١،

وإذ تسلّم بأنه ينبغي اعتبار الحد من الكوارث إحدى المهام الكبرى للأمم المتحدة وينبغي مواصلة العناية بها،

وإذ تؤكد ضرورة أن يظهر المجتمع الدولي التصميم السياسي القوي اللازم لاستخدام المعارف العلمية والتقنية للحد من التأثير بالكوارث الطبيعية والأخطار البيئية، وازعماً في اعتباره الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية،

(٢) اعتمدتا كلاهما في الحفل البرنامجي المعني بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية الذي عُقد في جنيف في الفترة من ٥ إلى ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩.

- ١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الطبيعية^(٣)؛
- ٢ - **تعرب عن قلقها الشديد** إزاء ازدياد عدد ونطاق الكوارث الطبيعية التي أسفرت عن خسائر جسيمة في الأرواح وعواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأجل تمس المجتمعات الشديدة التأثر على الصعيد العالمي، ولا سيما في البلدان النامية؛
- ٣ - **تعيد تأكيد** أن تواصل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالحد من الكوارث القيام بمهامها على النحو المبين في تقرير الأمين العام^(٣)، وبوجه خاص أن تعمل بوصفها المحفل الرئيسي داخل منظومة الأمم المتحدة لوضع الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالحد من الكوارث وكفالة التكامل بين ما تقوم به الوكالات العاملة في الحد من الكوارث والتخفيف منها والتأهب لها، وتقرر أيضاً استعراض أنشطة فرقة العمل في عام ٢٠٠٣؛
- ٤ - **تقرر أيضاً** ضرورة تعديل تكوين فرقة العمل بشكل يسمح بزيادة اشتراك المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية على نحو دائم وكذلك كفالة استمرار عضوية وكالات الأمم المتحدة الرئيسية؛
- ٥ - **تسلم** بأن إطار العمل لتنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، كما أيدته فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالحد من الكوارث، يشكل السند التوجيهي لتنفيذ الاستراتيجية، وسيجري استعراضه دورياً تبعاً لتطور الاحتياجات في ميدان الحد من الكوارث الطبيعية، وفي هذا الصدد، تحث جميع الهيئات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة على التعاون بشكل كامل في سياق هذا الإطار؛
- ٦ - **تشدد كذلك** على ضرورة تدعيم الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، كي تضطلع على نحو فعال بالمهام الموكلة إليها، وخصوصاً القيام بدور جهة الوصل داخل منظومة الأمم المتحدة لتنسيق أنشطة الحد من الكوارث الطبيعية وكفالة التضافر بين أنشطة الحد من الكوارث، التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، والأنشطة المضطلع بها في الميادين الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية؛
- ٧ - **تطلب** إلى الحكومات مواصلة التعاون وتنسيق الجهود مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والشركاء

(٣) A/56/68-E/2001/63

الآخرين، حسبما يكون مناسباً، من أجل ضمان التضافر الفعال في التصدي للكوارث الطبيعية، ويحث أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الطبيعية على تطوير هذا التضافر، حسب الاقتضاء؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام تخصيص الموارد المالية والإدارية الكافية من أجل اضطلاع فرقة العمل وأمانة الاستراتيجية بمهامهما على نحو فعال تحت السلطة المباشرة لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة؛

٩ - **تطلب** إلى الحكومات القيام بإعداد مناهج عمل أو إنشاء جهات وصل وطنية تعنى بالحد من الكوارث، ويحث منظومة الأمم المتحدة على تقديم دعم ملائم إلى هذه الآليات ويدعو الأمين العام إلى تعزيز المدى الإقليمي لأمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث من أجل ضمان تقديم الدعم اللائم من منظومة الأمم المتحدة إلى هذه الآليات؛

١٠ - **تدعو** الحكومات والمنظمات المعنية بمنظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز المشاركة الوطنية، وخاصة في البلدان المعرضة للكوارث، في الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بما في ذلك المشاركة عن طريق مناهج عمل وطنية متعددة القطاعات وشاملة لعدة اختصاصات بغية تحقيق غايات وأهداف التنمية المستدامة مع الاستفادة التامة من المعارف العلمية والتقنية، بما في ذلك عن طريق بناء القدرات على جميع الصُّعد وتطوير وتعزيز النهج العالمية والإقليمية التي توضع في الحسبان الظروف والاحتياجات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية والمحلية، فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين الوكالات الوطنية المعنية بالاستجابة لأوضاع الطوارئ؛

١١ - **تدعو** الحكومات إلى مواصلة التعاون وتنسيق الجهود في ميدان الكوارث الطبيعية داخل إطار الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الطبيعية، اعتماداً على التقسيم الفعال للعمل، ابتداء من مرحلة الوقاية ومروراً بالإنذار المبكر والاستجابة والتخفيف من حدة الكوارث والإنعاش والتعمير، بما في ذلك بناء القدرات على جميع الصُّعد، واستحداث وتعزيز النهج العالمية والإقليمية التي توضع في الحسبان الظروف والاحتياجات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية والمحلية، فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين الوكالات الوطنية المعنية بالاستجابة لأوضاع الطوارئ إبان الكوارث الطبيعية؛

١٢ - **تعترف** بالحاجة الماسة إلى المضي في تطوير المعارف العلمية والتقنية القائمة والانتفاع بها للحد من التأثير بالكوارث الطبيعية، ويشدّد على ضرورة وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيا اللازمة للتصدي بفعالية للكوارث الطبيعية؛

١٣ - **تُحَثُّ** المجتمع الدولي على زيادة التبرعات المالية في الصندوق الاستئماني للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وتقديم ما يكفي من الموارد العلمية والتقنية والبشرية وغيرها من الموارد، لضمان الدعم الكافي لأمانة الاستراتيجية وفرقة العمل وأفرقتها العاملة؛

١٤ - **تُطَلَّبُ** إلى المنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة أن تدعم الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث في تحقيق أهدافها، بما في ذلك إعاره موظفين تقنيين إلى أمانة الاستراتيجية؛

١٥ - **تُؤَيِّدُ** اقتراح الأمين العام استعراض تنفيذ استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أماناً: مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها وخطة عملها^(١) ضمن إطار عمل الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛

١٦ - **تُطَلَّبُ** إلى الأمين العام زيادة الاستخدام الأمثل للمعلومات الضرورية لإدارة الفعالة للتعاون الدولي في ميادين الوقاية من الكوارث والإنذار المبكر والاستجابة والتخفيف من حدة الكوارث والإنعاش والتعمير ونشرها، عن طريق جميع القنوات المتاحة، بما فيها الكتيبات ونظم المعلومات؛

١٧ - **تُعِيدُ تَأْكِيدَ** الحاجة إلى مواصلة التعاون الدولي للتخفيف من تأثير ظاهرة النينيو، وذلك في إطار الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، على النحو المطلوب في قراري المجلس ٤٦/١٩٩٩ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ٣٣/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ وكذلك قرارات الجمعية العامة ٥٢/٢٠٠٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٥٣/١٨٥ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٥٤/٢٢٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٥٥/١٩٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠؛

١٨ - **تُسلِّمُ** بأهمية الإنذار المبكر بوصفه عنصراً لا بد منه في ثقافة اتقاء الكوارث، وتشجع زيادة بذل الجهود على جميع الصُّعُدِ بغية الإسهام في رصد المخاطر الطبيعية والتنبؤ بآثارها، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات من أجل التأهب للكوارث، واكتشاف المخاطر الطبيعية، وإصدار إنذار مبكر ونشره، فضلاً عن التثقيف والتدريب المهني والإعلام العام وأنشطة التوعية، وتشدد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات مناسبة استجابة للإنذار المبكر؛

١٩ - **تُؤَكِّدُ** مرة أخرى الحاجة إلى تعزيز الإطار الدولي لتحسين نظم الإنذار المبكر والتأهب للكوارث بإنشاء آلية دولية فعّالة معنية. يمثل هذا الإنذار، بوسائل تشمل القيام بنقل التكنولوجيا ذات الصلة بالإنذار المبكر إلى البلدان النامية، تكفل أن يتلقى الناس المعرضون للكوارث معلومات ملائمة وفي الوقت المناسب، فضلاً عن توسيع نطاق وتحسين

النظم القائمة، وخاصة النظم الموضوعة تحت رعاية الأمم المتحدة، باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛

٢٠ - تقرر الإبقاء على مواصلة إحياء اليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في يوم الأربعاء الثاني من شهر تشرين الأول/أكتوبر باعتبار ذلك أداة لترويج ثقافة عالمية فيما يخص الحد من الكوارث الطبيعية، بما في ذلك اتقاء الكوارث وتخفيف حدتها والتأهب لها؛

٢١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وعن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث في إطار البند "البيئة والتنمية المستدامة" من جدول الأعمال.